المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

د/ جمال بلفردي/ قسم العلوم الإنسانية / جامعة حمه لخضر الوادي

طالبة دكتوراه/ صباح البار/ تخصص تاريخ معاصر /جامعة الحاج لخضر . باتنة 1

ملخص:

La premier guerre nationale 1914-1918 était une épreuve difficile ,pénible pour la France, car les expériences ont prouve que les peuples opprimes s attendent à de telle moment opportun.

Lors de l'éclatement (la déclaration) de cette guerre, l administration coloniale française en Algérie a impose un état d urgence, d'alerte et une surveille extrême de peur. Alors les algériens profitent de cette occasion, la guerre en Europe, pour révolter contre la France. Elle se voit donc oblige d'enrôler le plus grand nombre d'algériens dans son armée, en utilisant tous les moyens possibles. Elle a exerce une pression sur les indigènes en utilisant les moyens d intérêt et de frayeur, elle a envole des milliers d'algériens dans cette sale guerre , ceux-ci ont objecte cet engagement, ce refus a pris plusieurs directions ; il y a eu la

révolte de Beni Chograne et celle des Oures comme meilleur preuve.

الملخص:

لقد كانت الحرب العالمية الأولى 1914-1918) امتحانا صعبا لفرنسا في الجزائر لأن التجارب أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها تنتظر مثل هذه الفرص.

فمع عشية اندلاع هذه الحرب فرضت الإدارة الاستعمارية على الجزائر حالة الطوارئ والرقابة الشديدة خشية وتخوف من أن يستغل الجزائريين فرصة الحرب الأوروبية ليثوروا ضد فرنسا، فاضطرت الإدارة إلى تجنيد الجزائريين في صفوف جيوشها بأكبر عدد ممكن وبشتى الوسائل والسبل، فمارست الضغط على الأهالي باستعمال أسلوبي الترغيب والترهيب، فجندت الآلاف في هذه الحرب. وقد عارض الجزائريون ذلك واتخذت معارضتهم عدة اتجاهات، وكانت ثورتي بني شقران و الأوراس خير دليل على ذلك.

مقدمـة

عرفت فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر نقصا كبيرا في عدد الجنود نتيجة للحروب التي خاضتها. وكان مطلع القرن العشرين منعرجا حاسما سيطر فيه موضوع تجنيد الأهالي كقوة إضافية ضمن الجيش الفرنسي على جدول أعمال الطبقة السياسية الذي تجسده عدة مشاريع وسلسلة من المناقشات التي توصلت فيما بعد إلى قانون التجنيد الإجباري الذي صدر سنة 1912، وقد تزامن ذلك مع تطور الأحداث الدولية، فمع بداية هذا القرن كانت المؤشرات تنبئ بقرب اشتعال حرب أوروبية وشيكة،

لذا كان على السلطات الفرنسية أن تهيئ لهذه الحرب وتحشد لها عدد أكبر من الجنود فلجأت إلى التجنيد من مستعمراتها ومن بينهم الجزائر التي فرضت عليها هذا القانون لتجنيد الأهالي ضمن صفوف الجيش الفرنسي.

ترى إلى أي مدى نجحت السلطات الفرنسية في استغلال الأهالي الجزائريين في خدمتها العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى؟

ما هي الظروف التي دفعت بالسلطات الفرنسية إلى اللجوء إلى تجنيد الجزائريين في صفوف جيوشها أثناء هذه الحرب ؟ وكيف تمت عملية تجنيدهم ضمن الجيش الفرنسي؟ وما هي ردود فعل الأهالي حول هذه العملية ؟

1-إقحام الجزائريون في الحرب العالمية الأولى:

عندما بدأت التحرشات الألمانية بجيرانها في أوروبا كان الفرنسيون يخشون في حالة حدوث حرب أوروبية أن يغتنم الجزائريون فرصة متاعب فرنسا ليعلنوا استقلالهم خاصة وأن ثورة المقراني عام 1871 ضد فرنسا ما تزال ماثلة في الأذهان، مما جعل المعمرين خاصة والفرنسيين عامة في حيرة، لأنه بالرغم من مرور أكثر من 40 سنة على تلك الأحداث الأليمة، إلا أن الفرنسيين لم يستطيعوا نسيانها وكذا الجزائريين (1).

كانت إمكانية حدوث هذه الثورة في الجزائر كبيرة لأن العاصفة التي مرت بها البلاد جراء قانون التجنيد الإجباري للأهالي لم تهدأ بعد، والشباب الجزائري الذي كان مقصودا بذلك القانون كان ما يزال يهرب إلى الجبال فرارا من التجنيد تحت راية الكفار، بالإضافة إلى أن آباء وممثلي أولئك الشباب كانوا ما يزالون يلحون على فرنسا بضرورة تغيير ذلك القانون الذي عبر الجزائريون عن رفضه بكل الوسائل وأنذروا السلطات الفرنسية بأسوأ العواقب (2).

بقدر ما كان الفرنسيون حرصين على الدفاع عن وطنهم بأوروبا كانوا حرصين كذلك على الاحتفاظ بالجزائر وشمال إفريقيا، وبالتالي على الإدارة الفرنسية تجنيد كل الإمكانيات المادية والبشرية لفائدة الحرب من جهة والحفاظ على الهدوء والاستقرار ومنع حدوث ثورة أو تمرد –كما يعبر عنه الفرنسيون – من جهة أخرى(3).

عمدت فرنسا بمجرد اندلاع الحرب إلى إصدار قوانين وقرارات اضطهادية جديدة كقانون حالة الحصار والرقابة وتحديد قانون الأهالي سبعة أعوام أخرى في صيف 1914 (4). ووضعت الجزائر تحت نظام الحصار لأن الحاكم العام "لوتو" Lutaud يخشى وقوع الاضطرابات.(5)

عندما أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في 3 أوت 1914 كانت هذه الأخيرة قد أعلنت التعبئة العامة في جميع ترابها الوطني وكذا في جميع الأقطار التابعة لإمبراطوريتها. وقد أعلنت التعبئة في القطر الجزائري بمرسوم 2 أوت 1914 فتمت بمقتضاه مصادرة كل ما توفر في البلاد لصالح المجهود الحربي(6). خاصة أن عدد المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي في شهر أوت 1914 كان قليلا جدا، وبمجرد اندلاع الحرب سارعت فرنسا لرفع عددهم في بعض الأحيان بعشرين مرة.(7)

في اليوم الرابع من شهر أوت 1914 أبرق وزير الحرب الفرنسي إلى الجنرال " هانوتو" Hanotaux القائد العسكري في الجزائر مرسوم 3 أوت 1914 الذي يقضي بالسماح للأهالي الجزائريين الذين لم يلتحقوا بالخدمة العسكرية لسبب أو لآخر، من أن يلتحقوا بالجيش كمتعاقدين طيلة مدة الحرب، وهذا بالنسبة للجميع ابتداء من سن 17 عاما، كما يحق لهم الانضمام إلى الفرق الخاصة بالأهالي حسب رغباتهم (8).

بالرغم من الدعاية الفرنسية إلا أن فرنسا استعملت بناء على تقارير شاهدين ورسميين فرنسيين طرقا غير إنسانية لإرغام الأهالي الجزائريين على الخدمة العسكرية، فقد

كانت الأوامر اليومية تتمثل في الإرهاب المتطرف وتشجيع فكرة القدرية بين الأهالي واستخدام كامل بقانون الانديجينا بحجة قانون حالة الطوارئ وظروف الحرب، كما عمدت فرنسا إلى استغلال الأهالي باسم الدين، وفي بعض الأحيان استعملت الرشوة والحفلات العامة لإغراء الفلاحين الأميين والفقراء على الانضمام إلى جيشها، فالجزائريون الذين حاربوا مع الحلفاء لم يفعلوا ذلك من أجل القضية الفرنسية أو لكي يعبروا عن ولائهم لفرنسا كما كانت تروج له الأسطورة الفرنسية (9).

الواقع أنه لم يكن هناك من كان يرغب في الانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي خاصة في مثل هذه الظروف الصعبة، بل كان الأهالي مجبرين ومدفوعين إلى ذلك دفعا من قبل أعوان الاستعمار تحت شعار أداء الخدمة العسكرية الإجبارية تارة والتطوع من أجل الدفاع عن فرنسا تارة أخرى، وقد لاقى الكثيرون من الشباب كل أنواع القهر والقسر، وقد حاول بعضهم التحايل حتى لا يجند، لكن الذي حدث لهم لم يخطر على البال (10).

في 1 أوت 1914 كان عدد جنود الفرق النظامية 27,743 جندي من المشاة لذا تقرر تشكيل فرق أخرى من القناصة المساعدين، حيث اقترح الجنرال "لوفي"Levé أن تقدم كل قبيلة عددا من الجنود يحدده الحاكم العام مع التمييز في طرق التجنيد تماشيا مع درجة تقدم كل قبيلة، وبما يتفق ومختلف الأوساط الاجتماعية، غير أن اقتراحه هذا رفض من طرف الحاكم العام، ففضل إقامة نظام آخر يعتمد على التجنيد عن طريق التطوع وعن طريق الضغط الذي تمارسه الإدارة، هذا ما عرض الإدارة لمواجهة الصعوبات خاصة وأن السكان عارضوا ذلك بشدة (11).

انطلقت حركة غير عادية من التجمعات والتحضيرات المادية والنفسية لهذه الحرب التي يجب أن يشارك فيها الجميع إلى جانب الوطن الأم –فرنسا– (12).

ابتداء من شهر سبتمبر 1914 عزمت فرنسا على الإسراع في تطبيق التجنيد العسكري الإجباري حيث قررت تقديم تاريخ تجنيد دفعة 1915 مع محاولة رفع هذه الدفعة من حوالي 2500 جندي إلى 10000جندي. وتم تسجيل هذا الشباب القابل للتجنيد إما بواسطة سجلات الحالة المدنية أو بقيام الإداريين الاستعماريين من متصرفين ورؤساء بلديات صحبة أعوان من الإدارة " كالقياد" بجولات إلى عروش القبائل والدواوير قصد إحصاء هذا الشباب واستدعائه (13).

في 9 سبتمبر 1914 أصدر وزير الحرب منشورا كلف فيه الأعيان الإداريين البلديين وأعوان الشرطة وفرق الدرك بالتحري وتحديد الشباب البالغ سن التجنيد والفارين والذين غيروا إقامتهم، ثم إجبارهم على تسوية وضعيتهم تجاه الخدمة العسكرية، وإيقاف كل من لم يفعل ذلك، وحجزه لدى السلطات الاستعمارية مباشرة (14).

في جو من الاضطراب السياسي و الاقتصادي دعي الشعب الجزائري للمشاركة في المجهود الحربي بجانب الحلفاء ولم يبخل عليه بالوعود (15). والمغريات المالية مستعينة في ذلك بآذانها من الجزائريين كالقياد وشيوخ الطرق الصوفية و المنتخبين في المجالس المحلية الذين بادروا في إرسال برقيات تأييد إلى أسيادهم ، ودعوة الشعب إلى الالتفاف حول فرنسا والتطوع للحرب في صفوفها (16).

استغلت فرنسا الفقر المنتشر في أصقاع البلاد (17).وقدمت إغراءات لها دورا هاما في مجال تجنيد الأهالي حيث عمدت الإدارة الفرنسية إلى استعمال الموسيقى والضرب على الدفوف في الحفلات التي نشطتها الفرق العسكرية التي كانت تشارك الراقصين والموسيقيين في هذه التظاهرات التي لم تكن تخلو من الولائم الشهية لإغراء الشباب بروعة الحياة العسكرية التي لا يقر بها العوز والجوع (18).

في يوم 6 أوت 1914 خاطب الوالي العام بالجزائر "لوتو"Loutaud المسلمين بقوله: "ابقوا شركاء لنا وإخوانا واذكروا أن فرنسا كانت دائما على مدى القرون أمة الحق والجود والعدالة". وقال في 5 سبتمبر 1914: " سيكون هذا الجيش الباسل ماجدا وعندما ترجع أعلامنا الإفريقية مخرقة بالرصاص، ولكنها متوجة بالانتصار يكون لكم الحق في المطالبة بنصيب وافرمن هذا الانتصار".

عمدت رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى إصدار مرسوم معاشات التقاعد من الخدمة العسكرية يوم 21 نوفمبر 1914 لغرض استمالة الأهالي بالإغراء للالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي وقد تضمن هذا المرسوم عددا من أسماء الجنود المتقاعدين من الأهالي (19).

كما قام وزير الحرب من جهته يوم 24 نوفمبر 1914 بإصدار أمر يتضمن تقليد العسكريين من الأهالي الجزائريين الميداليات التشريفية للجنود البواسل من الأهالي (20).

تناقلت وسائل الإعلام الفرنسية بعد أقل من أسبوعين من إعلان الحرب على فرنسا من طرف الألمان تقريرا عن كيفية الولاء الذي عبر عنه الجزائريون تجاه الوطن الأم، وقد عبروا عن ذلك الولاء بثلاث طرق هي:

1-تصريحات الجمعيات والشخصيات ذات النفوذ وسط الأهالي .

2-التطوع في الجيش الفرنسي.

3- الاشتراكات والإعانات المالية لمساعدة الجيش الفرنسي (21).

فالمساهمة الجزائرية في الحرب العالمية الأولى كانت مبنية على طريقتين:

أ_التجنيد الإجباري للشباب .

ب_إغراء أشخاص معينين للعمل على الضغط المستمر والتأثير النفسي والمادي على الأهالي لدفعهم إلى الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي (22).

في أول سبتمبر 1914 انطلقت المجموعة الأولى المؤلفة من 40,000 جندي كانت تشكل فيلقا للرماة بلغ تعداده 28,930 جنديا (23) ،ومعهم 6000 من جنود الصبايحية النظاميين وبالإضافة إلى ذلك تم تجنيد 2,749 من جنود الاحتياط (24) ، الذين تم استدعائهم من فرق القومالتي تم تجنيدها بالقطاع الصحراوي .

في 20 نوفمبر 1914 عدل "لوتو" عن تجنيد كتيبة مكونة من 10,000 مسلم من فئة 1915، ومن جهة أخرى فإن حملة التجنيد المبرمجة حققت نتائج مرضية فاقت تقديرات الإدارة. لم تكد تنتهي سنة 1914 حتى كان عدد المجندين قد بلغ 15000 جندي متطوع (25).

في 3 جانفي 1915 اتخذ الحاكم العام إجراء إغرائي آخر، وهو قرار يعفي كل الأهالي الجزائريين الذين يجندون أو ينظمون إلى الجيش الفرنسي خلال مدة الحرب وأولياءهم من قانون الأهالي. وقد نجحت الإدارة الفرنسية بهذا الإجراء في تجنيد الكثير من الجزائريين في صفوف جيشها (26).

في 29 أكتوبر 1915 صدر قرار يمنح الإداريين في البلديات المختلطة Les Communes Mixtes سلطات استبدادية إضافية ودعم سلطة الشرطة في الإشراف على الجزائريين، وحاولت من جهة أخرى استمالة الرأي العام وإقناعه بالمشاركة في الحرب بالدعاية الكاذبة والمغريات المالية مستعينة بآذانها من الجزائريين كالقياد وشيوخ الطرق الصوفية والمنتخبين في المجالس المحلية (27).

حتى تستطيع السلطات الفرنسية استمالة قلوب الجزائريين إليهم وتشجيعهم على التجنيد أعلن كل من "جورج كليمونصو" – رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الفرنسي– و " جورج ليق" – رئيس نفس اللجنة المجلس الوطني الفرنسي– في رسالة مشتركة إلى المجلسين بتاريخ 25 نوفمبر 1915 عن ضرورة القيام بتحقيق سياسة أهلية

حرة تعتمد على الثقة والوضوح الكامل، غير أن ذلك كان حلما لأن الجزائريين اعتادوا من فرنسا هذه الوعود الكاذبة (28).

في سنة 1915 استمرت فرنسا في إحصاء الجزائريين المعنيين بالخدمة العسكرية شملت هذه العملية عدة مناطق في الشرق الجزائري، وقد تمت عملية الإحصاء هذه حسب " أوكتافديبون" في 13 دوار بدون أية صعوبة تذكر، ولكن في دوار عوف وخاصة منه دوار الخنزريلة امتنع الأهالي عن الاستجابة إلى استدعاءات الإدارة الفرنسية من دواوير الخنزريلة و تيزنزارت ، بحيث فر منهم حوالي 20 شخصا إلى الغابات في شهر أكتوبر من سنة 1915، وتشير التقارير الفرنسية إلى فرار عشرات الجزائريين من دوار أولاد عوف ودوار أولاد شليح (29). كما تمردت فرق السبايس في الأوراس ومعسكر عام 1916 ورفضت التوجه إلى أوروبا من أجل القتال واعتصموا بالجبال ونظموا عدة مظاهرات وقتلوا العديد من المعمرين والموظفين الفرنسيين .

قامت السلطات الفرنسية باستعمال الشدة والقسوة ومختلف وسائل الإرهاب من أجل وضع حد لهذه الأحداث، واضطرت إلى فتح جبهة فرعية في الصحراء عندما ظهرت بها حركة إسلامية تدعو إلى جهاد. ولما أصبح الوضع خطيرا اضطر رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ "كليمونصو" بموافقته على آرائهما السابقة، وأوضح لهما بأنه قد حان الوقت لإفساح المجال للجزائريين كي يتمتعون بالمزيد من الحقوق المدنية، وظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسح أمامهم بريق من الأمل وخاضوا الحرب ببسالة إلى جانب الشعب الفرنسي حتى تحقق الانتصار (30)

بالنسبة للمنح التي كانت تقدم للمجندين الجزائريين والتي أشارت إليها الحكومة فكانت تقدر في سنة 1914 ب 250 فرنك للمجندين و4000 فرنك للمتطوعين في الجيش على أن لا تقل سنوات الخدمة عن 4 سنوات. وفي أوت 1914 وجدت

صيغة لصرف منحة التطوع لمدة 6 أشهر قيمتها 1,00 فرنك قابلة للتجديد كل 6 أشهر أخرى ولكنها تحولت في 15 أكتوبر إلى منحة التطوع لكل منحة الحرب ، كما أن الجنود يتقاضون مرتبا قيمته 0,22 فرنك لليوم الواحد مقابل 0,05 فرنك للفرنسيين (31).

تقول مجلة "إفريقيا اللاتينية"l'Afrique latine:"أن الجندي الأهلي يقبض منحة لا يقبضها المجند الفرنسي إنه علينا أن نلاحظ هنا أن الثكنة بالنسبة للأهلي الجزائري هي بمثابة قصر حيث ينام في سرير ويأكل حتى يشبع ويلبس لباسا نظيفا، ومن جهة أخرى فإن الخدمة العسكرية لا تؤثر على مستقبله المهني في حين أن الفرنسي يكون مضطر لإيقاف دراسته..." (32).

يقول فرحات عباس (33) بخصوص منحة 250 فرنكا التي يقبضها:" لا بد لي أن ألاحظ بأن الذين طلبوا تقليص الخدمة للمسلمين الجزائريين إلى 18 شهرا قد التمسوا أيضا تنحية هذه المنحة أيضا وإن إلغاء هذه المنحة هي شرط من شروط طلب تقليص المدة..." (34)

كما جاء في مجلة "إفريقيا اللاتينية" أن هذه المنحة إنما هي شتيمة بالنسبة للفرنسيين أما بالنسبة إلينا فهي أجر بخس لثلاث سنوات من الخدمة، وقد كانت قرطاج تدفع لمرتزقتها أكثر" (35) يضيف فرحات عباس. وقد طلب بعض النواب الجزائريين بأن تكون المنح على شكل هبات لأنها بالنسبة للأسر الفقيرة ضرورية لكونها تحفظ كرامتها كما طالب هؤلاء بتقديم بعض الضمانات المعيشية لعائلات الضحايا، وقد تم فعلا إقرار هذه المطالب من قبل الحكومة الفرنسية سنة 1914، كما تم في نفس الوقت رفع حالة الحضر المفروضة على السكان وإلغاء بعض القوانين كالضرائب الجماعية وإحالة المخالفين

إلى القضاء ، كما زيد عدد النواب الجزائريين في المجالس المحلية والمشاركة في الانتخابات البلدية، وهذا كله في طرق التمتع بجميع الحقوق المدنية (36).

لكي تتمكن السلطات العسكرية الفرنسية آنذاك من جلب عدد ممكن من المجندين في الجيش راحت تضاعف مكافئة المتعاقدين فبعد أن كانت قبل 16 أكتوبر 1914 تمنح مائة فرنك عن كل ستة أشهر صارت تمنح لأولئك المتعاقدين مبلغ 200 فرنك عن نفس المدة (37).

رغم النجاح الذي عرفته حملة التطوع (38,944 متطوع خلال سنتين) إلا أن الحاكم العام صرح سنة 1916 بضرورة توسيع قاعدة التجنيد، ففرنسا كانت بحاجة ماسة إلى الرجال .فرد "ليتو" بأنه لم يعد في الإمكان مضاعفة عدد المتطوعين ولا زيادة قيمة المنح بحجة أنها أضرت بسمعة فرنسا. أما رئيس لجنة مجلس الشيوخ "بريان"Briand فقد طلب في 11 أفريل 1916 بمزيد من الجنود والعمال. وفي29 جوان من نفس السنة طلب وزير الحرب في الجزائر تجنيد بقية الجنود من فئة 1915 يستخدم بعضهم كجنود والبعض الآخر كعمال .ورد الحاكم العام بأنه يتعذر تعبئة رجال مقتنعين بإعفائهم من الالتزامات العسكرية.الأمر الذي دفع وزير الحرب إلى تجنيد الرجال من فئة 1912-1915 لكن بصفة عمال فقط، فرفض الحاكم العام مرة أخرى.فاقترح إجراء آخر بتجنيد نفس عدد المؤجلين لفئة 1916 أي حوالي 2,500 رجل بصفتهم عمالا والانطلاق في إجراء عملية الإحصاء لفئة 1917 لكي يتم تجنيدهم في نوفمبر وتقسم هذه الفئة إلى وحدتين تتشكل من15 إلى18000 رجل توجه الأول للخدمة العسكرية والثانية إلى العمل في المصانع. فوافق وزير الحرب على هذا الاقتراح .لكنه طلب تزويده ب 15000 عامل إضافي من فئة 1916التي لم تقدم سوى 5000 جندي و2500 عامل. فرد عليه الحاكم العام باستحالة توفير 35000 رجل في مدة 5 أشهر

فتراجع واقترح تجنيد 17500 أي (15000+2500) عامل مقابل مرتب يومي 5 فرنك ومنح ، وإذا تعذر تحقيق ذلك يلجأ إلى التجنيد الإجباري للرجال الذين تبلغ أعمارهم 23 سنة، وبادر وزير الحرب إلى رفع الأجور حيث بلغت 4,50 فرنك للمتطوعين و 3,50 للمجندين (38).

ابتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة اليد العاملة والجنود الذين يدافعون عن علمها وبقائها كدولة ذات سيادة وصدر آنذاك مرسوم 7 سبتمبر 1916 استحدث فرق المساعدة غير المنصوص عليها في مرسوم سنة 1912 كما وسع إلزامية الخدمة في إطار الاحتياط لتشمل جميع الأهالي حتى لغير المعنيين بالخدمة حيث شملت الذين ولدوا في سنة 1890. (39) كما نص على إلغاء حق الإرجاء و الإنابة وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء (40) .

في 14 سبتمبر 1916 وبأمر من رئيس الحكومة الفرنسية اضطرت وزارة الحرب إلى إصدار مرسوم جديد يفرض التجنيد لا على الجنود فحسب بل على العمال أيضا وذلك تحت ضغط ظروف الحرب، ونص هذا المرسوم على تجنيد 17500 سبعة عشر ألفا وخمسمائة عامل جزائري، يتم تجنيدهم في دفعات ما بين أكتوبر ونوفمبر 1915 وتجنيد العمال مثل التجنيد العسكري، يكون مفتوحا في البداية على الانضمام الإرادي، وإذا لم يكتمل العدد المحدد يتم اللجوء إلى تجنيد ما بقي من العمال من قوائم إحصاء الشبان البالغين سن الثامنة عشرة والذين لم يتم تجنيدهم في الجيش وبعدها ينقلون إلى فرنسا للعمل لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد كل ستة أشهر مقابل منحة قدرها (120) مائة وعشرون فرنك (41). وفي 27 سبتمبر أمر وزير الحرب بإدخال القرارين حيز التنفيذ (42).

بعد أسبوع من ذلك صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا ب 17,500 عامل جزائري .ثم ارتفع العدد إلى 78,000 عامل .إلا أن المشكل هنا هو أن معظم الجزائريين قد رفضوا أنيجندوا وأن يخدموا دولة ترفض أن تنصفهم وتمنحهم حق التمثيل السياسي (43).

كما كان معظم الناس يقولون خلال سنة 1916 أن ألمانيا على وشك الانتصار وأن فرنسا لسائرة إلى الانتحار...وكانت التنبؤات تعلن عن ثورات قادمة سيكسح فيها التل ويحال إلى رماد. وكانت الجزائر قد جردت من فيالق الجنود الذين أرسلوا إلى الميدان.

في 15 أكتوبر 1916 كتب عامل عمالة قسنطينة إلى الوالي "ليتو" يقول:" لقد راجت شائعة مفادها أنه إذا كانت الحكومة لا تجند الشباب فقط، بل تعمد أيضا إلى تعبئة الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الأربعين والخمسة والأربعين لتأخذهم كعمال فذلك لأننا بحاجة أكيدة إلى الرجال" وقد اعترف كثير من المجندين الهاربين الذين ألقي القبض عليهم في شهر ديسمبر 1916 قائلين:" لقد قيل لنا بأنه لم يبق هناك فرنسيون". وقال آخرون:" أنه لم يعد يشاهد في بسكرة وباتنة إلا بعض جنود من الزواوة والجنود الإضافيين المحليين ذوي اللحى البيضاء" (44).

استعمل الفرنسيين طريقة العصا والشعير أو الترغيب و الترهيب في عملية تجنيد الجزائريين فلكي تحصل فرنسا على ولاء الجزائريين استعملت ثلاث طرق:

أولا:إرهاب فعال إلى أقصى حد.

ثانيا:تدعيم فكرة القدرية بين الجزائريين لكي تظهرهم أن ما حدث كان بإرادة الله وأنهم لا يستطيعون أن يغيروا أي شيء.

ثالثا:دعاية نشيطة بين الجزائريين في ميدان المعارك (45).

رغم ما أبداه السكان من مقاومات فإن جل التقارير تفيد بأن الإدارة الفرنسية تمكنت من تجنيد عدد كبير من المواطنين وخاصة أبناء الفلاحين، لكن التطوع في الواقع لم يمس الفئة المحرومة التي قادها القياد إلى التجنيد تحت ضغوط مختلفة (نفسية ومادية بالإضافة إلى الحرب النفسية) ونتيجة لهذا فقد تم حشد عدد كبير من المواطنين في صفوف القوات الاستعمارية الفرنسية (46). وقد انتشر بين الجزائريين مثل شعبي يندد بالتطوع الحر في صفوف العساكر الفرنسية (قاجي تزوج وادير فم ذهب) (47).

وأكد " سينيوري"Signoret سنة 1919 ما يلي:" المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي جنودا كانوا أو عمالا مجندون إجباريا أو منضمون إراديا إنما فعلوا ذلك وهم مجبرون في الواقع، فقد انضموا إما بتأثير الأعيان عليهم، أو بسبب الطرق التعسفية والقسرية المطبقة في تجنيدهم من طرف الإداريين الفرنسيين إنهم مجندون بالسيف أي بالقوة".بالإضافة إلى الحاجة المادية التي كانت دافعا للقبول بالتجنيد، أجبر كثير من الجزائريين أبناءهم على القبول بالتجنيد الإجباري إبان الحرب للحصول على الإعفاء من قانون الأهالي وذلك بموجب قرار 3 جانفي (48).

ولكي تتمكن السلطات الاستعمارية من امتصاص كل الطاقات البشرية في الجزائر، فقد اقترح كل من وزير الحرب ووزير المالية على رئيس الجمهورية إصدار مرسوم يقضي باستخدام كل الجزائريين في الخدمة العسكرية والذين هم من صفوف 1916 و1917 وما يأتي بعدهما ، وذلك بتقسيم أولئك الشباب إلى خمس فئات متميزة عن بعضها بعد الفحص الطبي طبعا وهي:

1- طبقة الجنود الصالحين للخدمة في الجيش.

2- طبقة الجنود الصالحين للمساعدة في خدمة الجيش.

3- طبقة الجنود المؤجلين.

4- طبقة الجنود الذين يعفون من الخدمة العسكرية.

5- طبقة الأشخاص الذين يسرحون ويستغنى عنهم وعن خدماتهم.

وبإصدار مرسوم 23 مارس 1917 أعطى لوزير المستعمرات حق الإشراف على تسجيل الجنود لساحات وميادين القتال، والعمال لاستخدامهم في مصانع فرنسا ومزارعها ومناجمها (49) .

فأمر الحاكم العام في الجزائر بتجنيد 28000 من الأهالي المنتمين إلى فئة سنة 1917 فطلب من وزير المستعمرات تأجيل استدعاء فئة 1918 لتأكده من أن العملية لن تتم بسهولة (50). وبذلك أجبرت دفعة سنة 1917 على الالتحاق بوحدات الجيش الفرنسي قبل الأوان وفي نفس الوقت كانت السلطة قد جندت عنوة 17000 عامل في الدفاع الوطني (51). فألغت الحكومة استدعاء فئة سنة 1918 استنادا على توصيات لجنة التحقيق البرلمانية في الموضوع.وهذا ما أثار ثائرة بعض النواب في الجزائر وكذلك عامل عمالة الجزائر، حيث كتب في 29 نوفمبر 1917 ما يلي "إن المسلمين محظوظين فأبناؤنا موجودون في جبهة القتال وأما الأهالي فلا "

أحرزت الحكومة العامة في 6 أكتوبر 1917 على الموافقة بخصوص المنح حيث احتفظت بمبلغ المنح مع تغيير نظام صرفها، نزولا عند رغبة بعض الأعيان المسلمين الذين طلبوا بأن تصرف وفق ترتيبات مستوحاة من تقاليدهم، لكن تم استبدال هذا المرسوم بمرسوم آخر صدر في 18 جانفي 1918 وتم بمقتضاه تطبيق التشريع الفرنسي الساري في فرنسا معتمدا ترتيبات مغايرة تعطي الأولوية لابن الأرملة التي لم تتزوج ثانية.

فندد البرلمانيون المتطرفون بعزم الحاكم العام على عرقلة التجنيد لأن في نظرهم يعارض فكرة التجنيد. فطلب "كليمونصو"بإرسال لجنة لإقناع المستوطنين بالمضي في هذا الاتجاه.كما أن الحكومة قامت بعدة إجراءات منها رفع المنح المدفوعة لعائلات الجنود،

فقانون 31 مارس 1917 زاد في مبلغ المنحة اليومية المخصصة لكل طفل كما أعدت منحة إضافية للآباء والأجداد، كما نص قانون 29 سبتمبر 1917 على زيادة منحة إضافية تقدر ب: 75,0 فرنك يوميا للجزائريين عن كل طفل حتى وإن لم يكن أبوه من المجندين، وهذا يعني أن زوجة المجند التي ترعى ولدين تتقاضى كحد أدنى 50,5 فرنك يوميا، و2,000 فرنك كل شهر (52).

في نهاية 1917 والحرب العالمية في أوجها كان عدد الجزائريين المجندين في ميادين القتال قد بلغ 120,000 جندي (53).

ابتداء من 11 جانفي 1918 لغت الإدارة الاستعمارية مبدأ العمل بالتعويض (54) لحاجة الجيش إلى أكبر عدد ممكن من الشباب. كما تراجعت السلطات الاستعمارية عن كل القرارات المتعلقة بالإعفاء من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية لصفوف أعوام 1914 إلى غاية صف 1917، حيث صار العمل في الجيش واجبا عاما على الجميع من دون إعفاء أو تأجيل بمرسوم 1917 ووسعت السلطات العسكرية نطاق تطبيق التجنيد الإجباري إلى المناطق الصحراوية التي كانت آنذاك تحيا تحت نظام الحكم العسكري (55).

أبرق الجنرال "بيولد"Baillaud والجنرال "نيفال"Nivelle لرئيس المجلس الوطني الفرنسي " كليمونصو" يطالبانه بعدم تطبيق التجنيد الإجباري في الجنوب لأنهما سيتمكنان من الحصول على مجموع 25000 شخص متطوع (56).

وفي 21جانفي 1918 حدد "جونار"عدد العمال الذين استدعاهم ب 50,000 وعدد الجنود ب 50,000 الذين يريد وضعهم تحت تصرف فرنسا في خلال سنة 1918 غير أنه لم يتمكن من توفير هذا العدد (57) .

ولما تولى "كليمونصو" رئاسة المجلس شرع في تطبيق سياسة تعتمد على الاستعانة بالمستعمرات حيث قال في 20 فيفري 1918 أمام مجلس الشيوخ: "إن قواتنا المسلحة منهكة ولقد فقدنا ثلاثة ملايين من الرجال ونحن ملزمون الآن وعلى الاستعداد للمعارك القادمة والتضحية بمزيد من الأرواح الفرنسية فلا مناص من الاستنجاد بمستعمراتنا ".

لذا تلقى وزير الحرب أمرا بتجنيد 50,000رجل من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية و 50,000 رجل من الجزائر.لكن لم تكن فئة سنة 1918 تتوفر سوى على 18,000 (58).

في فيفري – مارس 1918 قدم العقيد "هيملان"Hemelin مشروع يتضمن حرية التحاق المسلمين بكل الرتب العسكرية والمساواة في الأجور. ولكن هذا المشروع يتضمن مظالم خطيرة منها: أنه لا يمكن للضباط المسلمين أداء الخدمة إلا ضمن الأسلاك المخصصة للأهالي (59).

وأمام هذا العجز تلقى الحاكم العام " جونار" تعليمات برفع عدد فئة سنة 1918 فتم توسيع مجال التجنيد ليشمل مناطق الحكم العسكري في الجنوب، التي لم ينفذ فيها نظام التجنيد لعدم وجود سجلات الحالة المدنية. لكن رفضت هذه الإجراءات فتحتم الأمر إلى الرجوع إلى نظام تكثيف عملية التجنيد الإجباري. بحيث بلغ عدد المجندين للخدمة العسكرية 30,495 وبلغ عدد المساعدين 3,734 (60).

أعلن "كليمونصو" بتاريخ 20 أفريل 1918 أنه اتصل برسالة من الجنرال "نيفال"أكد له فيها أنه سيحصل على عدد من الشباب لا يقل عن 50 أو 60 ألف رجل متطوع للخدمة العسكرية وأبرق من جهته الحاكم العام "جونار"إلى "كليمونصو"متعهدا بأنه سيضع تحت تصرف المسؤولين العسكريين في نهاية شهر أفريل 1918 مجموعة من الشباب المتطوع تعداد 60 ألف متطوع (61). أصبحت مهمة

تجنيد الشباب وتوفير العمال المسلمين موكولة إلى وزارة المستعمرات بمقتضى مرسوم 23 مارس 1917.

وقد وصل إلى فرنسا حسب أقوال وزارة الحرب 4 فيالق من المشاة الجزائريين. في فيفري 1918 وتلقت البحرية أمر بنقل 32,000 جزائريا منهم 20,000 جندي. وتقرر تدريب مجندين من فئة 1818 في فرنسا قبل إرسالهم إلى جبهات القتال في جانفي 1919 ولذلك لم تشارك في الحرب (62).

لم تكد تنتهي سنة 1914 حتى كان عدد المجندين قد بلغ 15000 جندي متطوع. وتواصلت المجهودات الفرنسية في نفس الوتيرة طيلة عام 1916 حتى تمكنت الإدارة العسكرية من تسجيل 27000 جندي متعاقد وبهذا صار العدد الإجمالي المتحصل عليه مع بداية 1917 هو 40,000 جندي إضافي (63).

إن تقديرات باريس عن مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى فكانت في حدود 15,000 رجل في سبتمبر 1914. ثم بلغت خلال سنتي 1915-1916 إلى 27,000 رجل وحوالي 40,000 مجند في بداية سنة 1917 .كان هذا الارتفاع نتيجة الضغوط التي مارستها الإدارة وكذلك الوعود بمنح بعض التعويضات المادية. مما مكن من مضاعفة العدد 6 مرات تقريبا (64).

استطاعت الإدارة الفرنسية بفضل سياستها الاغرائية والترهيبية تجنيد كل الجزائريين المطلوبين تقريبا (65) ، قدرت نسبة هؤلاء سنة 1914 ما يعادل 65%. وفي الفترة المتراوحة ما بين سنة 1914 وسنة 1918 أكثر من 800 ألف جندي جزائري جندوا أو وظفوا كعمال لصالح القوات الفرنسية (66).

ساهم الجزائريون خلال هذا النزاع بأعداد كبيرة في الحرب قاتل منهم في صفوف الجيش الفرنسي في الغالب في الخطوط الأولى وقتل 34,000 منهم، كما أصيب أعداد

كبيرة منهم وأحصي الكثير من المفقودين علاوة على ذلك تم تشغيل 30,000 ألف عامل في مصانع السلاح (67).

وجاء في كتاب لمحمد الصالح بجاوي أن المشاركين في جبهات القتال كان عددهم 120,000 جندي مشارك في الحرب حتى نهاية 1914،وإذا أضفنا إليه عدد 60,000 جندي التي أكد الجنرال "نيفال".ثم زدناه عدد 60,000 جندي التي تعهد الحاكم "جونار "بتوفيرها في نهاية أفريل 1918 لوصل العدد الإجمالي المشارك في الحرب إلى تعداد 240,000 جندي .ومما سبق ذكره يتضح لنا أن الرقم الذي ذكره الكاتب الفرنسي "سينيوري"حينقال:"إن عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى هو 250,000جندي يكون هو الرقم الأقرب إلى الحقيقة عما سواه" (68)

عدد الجزائريين المساهمين في الحرب الأولى وتضحياتهم :

-عدد الجنود المشاركين في الحرب 250,000 جندي.

-عدد القتلى 30% 75,000 جندي قتيل .

-عدد الجرحى 50% 125,000 جندي جريح (69)

في المجموع تكون الجزائر قد زودت فرنسا، بناء على عدد القوات في أوت بما يلي : 82,751 مستدعيا و87,519 متطوعا و2,479 احتياطيا. أي مجموع 173,019 جنديا مساعدا أي ما يساوي 6,3% من مجموع السكان في سنة 1911 (70).

من جهة أخرى جاء في كتاب لبلقاسم رشام المسلمون الجزائريون في الجيش الفرنسي أن عدد المسلمون الجزائريون الذين انضموا للجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى قد بلغ 172019 رجل من بينهم 158000 في القوات المسلحة. وشارك في القتال ما بين 120000 و125000 جزائري.(71)

بالنسبة للخسائر البشرية خلال هذه الحرب لم يكن هناك رقم رسمي معان عنه من قبل السلطات الفرنسية، حيث قتل حوالي 19075 جزائري و 6096 مفقود. في سنة 1919 اعلنت نشرة افريقيا الفرنسية عن أرقام أعلى بكثير 56000 قتيلا و 80000 جريح. (72)

أما الأستاذ "جيلبيرمييني"G . Meynier في جامعة "نانت وليون" قد أحصى في دراسته التي ظهرت في سنة 1992 عدد المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وقدر عددهم حسب السجلات ب 173000، ولم تر الجزائر بعدها أكثر من ثلثيهم (73). وفي إطار العرض عن المساهمة الجزائرية في المجهود الحربي قال الحاكم العام "لوتو" " إن سلسلة التضحيات التي قدمتها الجزائر لا تزال لم تغلق بعد...وللتذكير فإن منذ بداية الحرب إلى يومنا هذا ... فإن الجزائر قد أضافت 40 ألف محارب من الأهالي إلى الأربعين ألف جندي الذين كانت قد دفعت بهم من قبل، فهذه الأرقام مرتفعة جدا إذا ما قورنت بعدد السكان الذي لم يتجاوز الخمسة ملايين نسمة (74).

بناء على تصريح الحاكم العام "لوتو" أن خسائر المسلمين بلغت في 1 أفريل 1916 7.822 قتيلا و 30,354 جريحا. و2,611 أسيرا.أما العدد الإجمالي للمسلمين الجزائريين الذين ماتوا في سبيل فرنسا حسب تقرير "مارين" Marin وتقرير اللجنة العسكرية فهو: 19.075 قتيلا و 6,096 مفقودا (75).

فبالإضافة إلى التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الجزائريين عمدت إلى طريقة أكثر خبثا ومكرا لجلب الجزائريين إلى صفوف عساكرها وهي "التطوع الحر" أي الانخراط بكل حرية في صفوف العساكر الفرنسية، وقد خططت فرنسا لهذه العملية ووفرت لها كل سبل النجاح من دعاية إلى أموال ضخمة ووعود مغرية كضمان التقاعد، علما أن كل المنخرطين في صفوف العساكر الفرنسية بهذه الكيفية يلتحقون فورا بجبهات

القتال، وشاركوا في بعض المعارك القاسية دارت رحاها في بيئة غريبة عنهم طبيعيا وبشريا، وبالتالي لقي معظمهم حتفه بعيدا عن دياره وذويه (76).

من هنا إن الجزائريين قد شاركوا في الحرب العالمية الأولى ولعبوا فيها دورا هاما كجنود وشجعان شهد لهم بذلك العالم والفرنسيون. ومن ذلك أن أحد أعضاء الجمعية الوطنية في حربها قال بتاريخ 22 فيفري 1918 :" خلال عام 1917 سجلنا أكثر من خمسين ألف متطوع من الجزائريين الذين استجابوا لنداء الجمهورية الفرنسية وانضموا إلى الثكنات العسكرية لمجابهة الأعداء، ففي معركة مارن la marne وليزر lyse وفيردان Verdun استحقوا إعجاب العالم بفضل بطولاتهم وتضحياتهم، لقد كانوا ضحية الاعتقالات في المحتشدات الألمانية ".

كما أوردت نشرة إفريقيا الفرنسية مرسوما تضمنت منح أوسمة تشريفية لعدة شخصيات من الأهالي نظير خدمتهم لصالح الجمهورية الفرنسية، حيث منحت وسام الصليب لسبعة وثلاثين شخصا من الأهالي قياد ومفتين وقضاة وأئمة ورؤساء طرقية، بالإضافة إلى وسام الصليب هذا هناك سبع ميداليات عسكرية منحت لأولئك الأشخاص الذين شاركوا في حملة التوعية الجماهيرية والتعبئة العامة للتجنيد وللعمل في مصانع فرنسا. وهكذا يبدو أن الولاء والإخلاص الجزائري تراه فرنسا من خلال دعوات يقوم بها أولئك الذين لهم مصلحة شخصية في بقاء الاستعمار الفرنسي مهيمنا في الجزائر كي يحافظوا على امتيازاتهم في وضع مرهون ببقاء الأوضاع على حالها (77).

مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى:

بعد نداء الحاكم العام "لوتو" يوم 6 أوت 1914 هب الكثير من الجزائريين الموالين لفرنسا للانضمام إلى الجيش الفرنسي وإعلان ولائهم لها واستعدادهم للمشاركة في الحرب

في صفوف جيشها ولا سيما أولئك الموظفين في الإدارة مثل الأعيان (78) والأئمة الرسميين وبعض النواب وأصحاب الطرق الصوفية الموالين (79).

أما الجزائريون الواعون والمتنورون فقد كانوا ينقسمون إلى فئتين، المحافظون وجماعة النخبة ولكل فئة وجهة نظر قد تختلف عن نظرة الأخرى ولكنهما متفقتان عموما على شيء واحد وهو ضرورة استغلال هذه الحرب لتخليص المواطنين المسلمين من هذه العبودية وقانون الانديجينا (80).

أثار قانون التجنيد الإجباري سخطا عظيما في كافة أنحاء وتصدى له الجزائريون في مقدمتهم العلماء والمثقفون فحاولوا إلغاء القانون أو التخفيف من طغيانه بإصدار البيانات وبالتظاهر والتصادم مع الشرطة واعتصام العديد منهم بالجبال (81). مع بداية الحرب العالمية الأولى ظهرت مجموعة مسلحة من الفارين من التجنيد الإجباري في منطقة جبل مستاوة تحت قيادة الإخوة عقون (حمو، صحراوي، أحمد) ومرة أخرى تحت قيادة المحكوم عليه غيابيا جمعاوي عيسى بن حسين أو من طرف المبحوث عنه بطاهر علي بن محمد (82).

كما فر كل المستدعيين لإجراء فحوصات التجنيد من قبيلة أولاد عوف (83) ، ومن صور المعارضة أن أحد شيوخ منطقة خنزارية المدعو بن طافة صرح للضابط الفرنسي المسؤول عن عملية التجنيد قائلا:" إنكم تستطيعون زيادة الضرائب ومصادرة ممتلكاتنا لكننا لن نعطيكم أبناءنا (84).وقد أوضح أحد رجال أولاد عوف من سقانة وكامل بلدية بريكة قالوا أنهم لا يريدون إعطاء شبابهم المدعوين للخدمة العسكرية، وإن الدوار الذي يطيع أوامر الحكومة في هذا الصدد ستهاجمه دواوير أخرى (85).

كما انتظم بعض الفارين في عصابات تقوم باعتراض سبيل القوافل وقطع الطرق مثل مسعود بن زلماط في الأوراس وابن علي محمد بن نوي (86) الذين انتصبوا في متليلي منذ

سنة 1915(87) ،و في الأوراس أين شكلوا نواة مقاومة بقيادة مسعود بن زلماط ما بين 1916 و 1921 وبهجرة الآلاف منهم إلى المشرق فرارا من التجنيد (88).

كما اتخذت معارضتهم عدة أشكال منها:

- القيام بمظاهرات وتوزيع المنشورات وتعليق ملصقات معادية للتجنيد والاحتلال.
- ظهور الأدب الشعبي الذي تجلى في الغناء والأشعار وغيرها.
- اعتصام العديد من الشباب بالجبال وقيامهم بإزعاج الفرنسيين وأعوانهم خاصة في معسكر وسدراتة وبريكة وتبسة والأوراس (89).
- قيام الفارين من التجنيد ببعض العمليات العسكرية ضد المصالح الاستعمارية في بلاد القبائل وعنابة وسوق أهراس وتنس ووهران (90) ، ردت عليها فرنسا بقمع دموي
- اندلاع ثورتين ثورة في الهقار في فيفري 1916، وأخرى في عين التوتة في نوفمبر.
- بقاء بعض الفارين من صفوف القوات الفرنسية بالخارج أين اتصلوا بعدد من مواطنيهم وبنفر من التونسيين والمغاربة وشكلوا لجان في سبيل استقلال شمال إفريقيا في جنيف واسطمبول وبرلين ونددوا بفرنسا وسياستها القمعية (91).
- قيام ثورة الأمير عبد المالك الجزائري ضد فرنسا في المناطق الشمالية الشرقية من المغرب (1915-1924) (92).
- قام ألف من الزواف بدوريات في المنطقة لكن وجدوا الدواوير فارغة فأحرق الجيش الدواوير ووقعت معارك في الغابات وجابت المفارز الأراضي بين تيارت وفرندة والونشريس والجنوب القسنطيني وناحية سوق أهراس.

- كان أرباب العائلات يعارضون تجنيد أبنائهم، فتكونت مجموعات مسلحة وعمت المقاومة بلزمة والأوراس فهاجم 1000 إلى 1500 جزائري من دوار عوف في نوفمبر 1916 بعين التوتة وكمائن في بريكة ونقاوس وغيرها (93).

كما صرح رجال قرية طالب من دوار متواك (بلدية بريكة) في وجه الحاكم في 24 سبتمبر 1916 قائلين:" نحن لا نبدل أبناءنا ونفضل أن نراهم يموتون في الجزائر بدلا من فرنسا". وقد روى جزائريون من تقورت:" أن الغليان الذي يسود منطقة الشمال مرده إلى الأوامر الصادرة بعدم السماح باستخلاف المسجلين للتجنيد وبشمولية التجنيد للجميع من سن 18 إل سن 43 سنة، وإن كل من لم يؤخذوا جنودا سيخؤذون عمالا. ما لم يكونوا من أصحاب العاهات... لذلك أعلن سكان الجبال رفضهم وأنهم سيعمدون إلى الثورة بدلا من الاستجابة".

احتج أعيان مدن القطاع القسنطيني ضد استدعاء فئة شباب 1917 ثم ضد تسخير العمال، ومما جاء في عريضتهم قولهم:"إن التخلي عن النساء والأطفال والأموال من أجل العمل في فرنسا هو تضحية تتجاوز حدود قوانا".وكان الوالي العام يرى في هذا الاحتجاج حملة من تنظيم الشباب الجزائريين ، غير أن وزير الداخلية الذي أقلقه تضاعف رسائل الاحتجاج أوصى في 28 سبتمبر بالتباطؤ في عملية التجنيد عن طريق التسخير في المناطق المستعصية (94).

كما تمثلت في المقاومات الشعبية تعبيرا عن رفض الشعب الجزائري التجنيد الإجباري وهي:

ثورة بني شقران بمعسكر (سبتمبر أكتوبر 1914): عندما شرعت الإدارة الاستعمارية في إعداد قوائم المجندين للتعبئة العامة أوائل سبتمبر 1914، بدأت الأمور تتعقد، وتدهور، وأخذ الغضب يعم السكان في مختلف الجهات، ومنها دائرة معسكر وجبال بني شقران،

ففي بلدية معسكر المختلطة بدأت الحوادث الأولى للإنتفاضة خلال العشرية الأخيرة من شهر سبتمبر 1914، وتطورت في الشهر الموالي لتشمل قرى الفراقيق، بني نسيف وأولاد سعيد، بني خنيس، حجاجة، ومن أهم أسبابها معارضة التجنيد الإجباري ورفض السماح للشبان الجزائريين بالذهاب إلى الحرب في فرنسا وأوروبا، وقد اجتمع سكان قرية سيدي دحو في 29 أوت 1914 وسكان بني شقران في 22 سبتمبر من نفس السنة واتفقوا على معارضة التجنيد الإجباري لشبابهم وكهولهم وعندما شرعت السلطات الفرنسية في عملية احصاء الشبان في بني شقران يوم 5 أكتوبر 1914 رفض الشيوخ بصفة قاطعة تجنيد آبنائهم، وأخبروهم بأنهم فروا إلى الجبال، حينها قامت القوات الفرنسية باعتقال وإطلاق النار، وحشدت القوات العسكرية فيما بعد إلى مناطق أخرى لتقوم بإحراق المنازل وهدم المساجد، إضافة إلى المحاكمات ومصادرة أملاك المتهمين وفرض الغرامات، ورغم هذه الحوادث واصلت السلطات الاستعمارية عمليات التجنيد.

ثورة الأوراس 1916- 1917: إن السبب الظاهر والمباشر لهذه الانتفاضة هو رفض التجنيد الإجباري للشباب الجزائريين ، وذلك عكس ما كانت تتوقعه الإدارة العسكرية من إقبال الناس على التجنيد لإيجاد حلول لمشاكلهم الاقتصادية المتدهورة (95).

نستنتج مما سبق أن فور الإعلان عن بداية الحرب العالمية الأولى سعت السلطات الفرنسية إلى تجنيد عددا كبيرا من الجزائريين في هذه الحرب مستغلة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء عن طريق الإغراء أو الترهيب. فكانت الجزائر دعامة بشرية لقوى الحلفاء ضد دول المحور والتي كان لها تأثير سيما بالنسبة لفرنسا، حيث رمت بهم في أتون حرب لا يملكون فيها لا ناقة ولا جمل، واستغلت تلك الطاقات البشرية استغلالا فاحشا دون مراعاة للجانب الإنساني من حيث صحة وقدرات الفرد الجزائري ومراعاة

إمكانيات تحمله لأعباء الحرب وأهوالها لذا أسهم الجزائريون في هذه الحرب فكانوا عاملا من عوامل قوة فرنسا حيث لعبوا فيها دورا هاما كجنود شجعان شهد لهم بذلك العالم والفرنسيين.

الهوامش:

1- رابح لونيسي: **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**، ج1، دار المعرفة، 2010، ص211.

2- محمد الصالح بجاوي: **بجاوي محمد الصالح: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.ص 410.

3- ناصر بلحاج: "**مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف حباسي شاوش، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2004-2005، ص123.

4- بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989**، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006.ص 351.

5- Chantal Antier**, le recrutement dans l'Empire Colonial Français, 1914-1918**, presses universitaire de France/guerre Mondiales et Conflis contemporaine ;2008/2 n^0 230,/pages 23 à 36, p 30

6- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 426-427.

7- Belkacem Racham, **Les Musulmans Algériens Dans l'armée française (1919-1945)**, L'Harmattan, Paris, France,1996. P 23.

8- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 423.

9- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، ط3، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1983، ص246.

10- ناصر بلحاج: المرجع السابق، ص157.

11- شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج2، نقله للعربية م حاج مسعود وع بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007 ، ص814.

12- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص427.

13- إبراهيم مهديد: **القطاع الوهراني ما بين 1850 –1919 (دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية)**، منشورات دار الأديب، وهران، ص 188.

14- ناصر بلحاج: "**دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر** ... المرجع السابق، ص 15.

15- يحي بوعزيز: **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954)**، دار هومة، الجزائر، 2013. ص ص 281-282.

16- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص212.

17- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص436

18- ناصر بلحاج: "**دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري** ... المرجع السابق، ص 15.

19- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص282.

20- رابح لونيس: المرجع السابق،ص229

21- محمد الصالح، بجاوي: المرجع السابق، ص 429.

22- المرجع نفسه، ص433.

23- المرجع نفسه، ص 436.

24- شارل روبير، أجيرون: المرجع السابق، ص815.

25- محمد الصالح، بجاوي: ، ص ص436- 437.

26- ناصر بلحاج: **دورالدعاية**...المرجع السابق، ص 13.

27- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 351.

28- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 101.

29- عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 234.

30- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص101- 102.

31- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص818.

32- فرحات عباس: **الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة الشاب الجزائري 1930** ،تر: أحمد منور،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007 ، ص39.

33- ينحدر فرحات عباس من أسرة فلاحية بن داوى في قرية بني عافر تابع لبلدية الطاهير ولد يوم الخميس 24 أوت 1899 في أسرة ريفية ميسورة الحال إذ كان والده مقرب من فرنسا التي ولته منصب قايد أدخله والده بعد سن الثامنة إلى المدرسة القرآنية باحجار الديس أين تعلم مبادئ وحفظ بعض آيات القرآن الكريم، درس

التعليم الابتدائي في جيجل ثم انتقل إلى الدراسة في متوسطة بسكيكدة أما تعليمه الثانوي فكان بقسنطينة، وفي سنة 1921 تحصل على شهادة الباكالوريا وتوقف عن الدراسة لأداء الخدمة العسكرية الاجبارية بمدينة عنابة بقي ثلاث سنوات في الجيش كلف مهمة كاتب مسير بمستشفى قسنطينة ثم بمستشفى جيجل ثم كمحظر للدواء وكان برتبة رقيب، في سنة 1923 التحق بجامعة الجزائر فرع الصيدلة وتخرج منها سنة 1931 بدبلوم شيدلي من الدرجة الأولى، كان رجل سياسي عارض النظام الكولونيالي الفرنسي==في الجزائر وكافح من أجل الاستقلال الذاتي للجزائر ثم من أجل استقلال وطنه. للمزيد أنظر عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899–1985**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص ص 28، 48.

34- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 432.

35- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 39 . راجع أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص161.

36- عبد الله الشافعي: **ثورة الأوراس (1335هـ–1916م)**، انتاج جمعية أول نوفمبر باتنة (1416هـ-1996.، ص ص 113- 114.

37- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص432.

38- شارل روبيرأجيرون: المرجع السابق، ص ص819- 820.

39- Belkacem Racham, Op cit, p23.

40- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي، 1997ص213.

41- ناصر بلحاج: **دور الدعاية**...المرجع السابق، ص 15.

42- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص820.

43- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص213-214.

44- شارل روبير أجيرون: "**الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916 – يناير 1917)**" مجلة الأصالة، السنة السابعة أكتوبر نوفمبر 1978 العدد 6362، مجلة ثقافية شهرية تصدر عن وزارة الشؤون الدينية، ص 16المرجع نفسه.

45- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1900–1930**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص200-201.

46- عبد الله الشافعي : المرجع السابق، ص113.

47- عمار هلال: المرجع السابق، ص238 .

48- ناصر بلحاج: **دور الدعاية**...المرجع السابق، ص 18.

49- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص 437.

50- شارل روبير أجيرون : **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...المرجع السابق، ص 833.

51- عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص14.

52- شارل روبير أجيرون : **المسلمون الجزائريون وفرنسا**...المرجع السابق، ص 833.

53- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص438.

54- كانت الادارة الاستعمارية منذ تطبيق قانون التجنيد الاجباري تعمل بمبدأ التعويض حيث يستطيع الاغنياء تعويض أبنائهم بالمتطوعين من أبناء الفقراء أو مقابل مبالغ مالية باهضة قصد تجنيب أبنائهم الخدمة العسكرية. أنظر محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ،438.

55- المرجع نفسه، ص438.

56- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق ،438.

57- شارل روبيرأجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...المرجع السابق، ص831.

58- المرجع نفسه. ص 834.

59- المرجع نفسه،ص 872.

60- المرجع نفسه، ص 835.

61- محمد الصالح بجاوي: **المرجع السابق**، ص439.

62- شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...المرجع السابق، ص836.

63- محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص439.

64- شارل روبيرأجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...المرجع السابق، ص817 ، راجع محمد الصالح، بجاوي: المرجع السابق، ص 437.

65- [1]- ناصر بلحاج: "مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف حباسي شاوش، المدرسة العليا للآداب والعلوم الانسانية بوزريعة، 2004-2005 ، ص 16.

66- مصطفى خياطي: حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة، الجزائر، 2013، ص 283.

67- عمار بن تومي: الجريمة والفظاعة (الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية)1923-1954، تر: عبد السلام عزيزي وبشير بولفراق و خليل أواذنينية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013 ، ص 82.

68-محمد الصالح، بجاوي: المرجع السابق، ص439 وراجع سعد الله: **الحركة الوطنية ج2**...المرجع السابق، ص210

69-Belkacem Racham, Op cit, p23.

70-Belkacem Racham, Op cit , pp 23-24

71-محمد الصالح، بجاوي: المرجع السابق، ص440.

72-شارل روبير،أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...المرجع السابق، ص836.

73-محمد العربي ولد خليفة: **المحنة الكبرى**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009 ، ص125.

74-محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 435- 436.

75-شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...المرجع السابق، ص836.

76-عمار هلال : المرجع السابق، ص ص 234- 235.

77-محمد الصالح بجاوي: المرجع السابق، ص ص 432-434.

78-كان العديد من الأعيان يدفعون بأبنائهم للإنضمام إلى الجيش إثباتا لولائهم وإخلاصهم لفرنسا، كما كانوا يعقدون الاجتماعات مع الأهالي يذكرونهم فيها بفضل فرنسا عليهم ويدعونهم للإنضمام إلى الجيش مثلهم. ناصر بلحاج: **مواقف الجزائريون من التجنيد الإجباري** ...المرجع السابق، ص 127.

79-المرجع نفسه، ص 126 .

80-ناصر بلحاج: **مواقف الجزائريون من التجنيد الإجباري** ...المرجع السابق، ص 127.

81-بشير بلاح: المرجع السابق، ص 238.

82-معمري فتيحة:: "**مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونيالية 1900-1930**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، إشراف الجمعي خمري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص 72.

83- وكان الفارون من الخدمة العسكرية والخارجون عن القانون- حسب رأيهم- يحرضون أبناء ملتهم على عدم الالتحاق بالخدمة العسكرية بل وقد قيل بتهديد من يستجيبون داعي التجنيد في بعض الدواوير.أنظر شارل روبير آجيرون: **الاضطرابات الثورية في الجنوب**...المرجع السابق،ص19.

84-معمري فتيحة : المرجع السابق، ص 72.

85-شارل روبير آجيرون: **الاضطرابات الثورية في الجنوب**...المرجع السابق، ص19.

86- اعتصم أحمد بن زلماط وأخوه مسعود بالجبل من 1915 إلى سنة 1921 وألقي على ابن علي محمد بن نوي في فيفري 1917 وقد حكم عليه بالموت لاعتباره قاتل الحاكم. أنظر شارل روبير آجيرون: **الاضطرابات الثورية في الجنوب**... المرجع السابق، ص35.

87- شارل روبير آجيرون: **الاضطرابات الثورية في الجنوب**...المرجع السابق، ص19.

88- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 238.

89- بشير بلاح: المرجع السابق،ص352.

90- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية ج2**...المرجع السابق، ص 226.

91- كان من بينهم محمد الخضر حسين و الشيخ صالح الشريف ومحمد مزيان التلمساني وحمدان بن علي ومحمد بيزار ومن التونسيين محمد باش حمبة ومحمد الشيبي واسماعيل الصفايحي،أنظر بشير بلاح: المرجع السابق، ص353.

92- المرجع نفسه، ص 353.

93- محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954**، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، 2008، ص257.

94- شارل روبير آجيرون: **الاضطرابات الثورية في الجنوب**...المرجع السابق، ص ص 17-19.

95- المرجع نفسه، ص 19.